

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابى الخورى

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

(١)

يعود المعنى التاريخى للحرية إلى الموروث القديم الذى عرّف الحرية في مقابل العبودية بمعنى الرق القديم. كما عبّرت الحرية بالمفهوم النظري عن استخلاص أفكار قديمة في عقل الإنسان الأول وهو يكشف وجوده في خضم حركة الأشياء في هذا العالم، وأفرزت أسئلة عن ذات الإنسان وعلاقته بالغير، ومن ثم علاقة الذات والغير بآخرين في المجتمع، فعرّف الإنسان الفرد بأن له حقوقاً وواجبات متصلة بحقوق وواجبات غيره من الناس. وهنا تأتي التفاصيل في الصلات التي ينظمها القانون في الأفعال الإنسانية.

يظهر مفهوم الحرية في الفكر العربي الإسلامي جلياً في الموروث الإسلامي الذي نجده في مقولة عمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟». وقد تطور مفهوم الحرية في الفكر العربي من خلال محاولات فكرية تهدف إلى تحرير المسلمين من الأوروبيين، أو العرب

فلسفة الحرية: أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٢٩ ص.

يضم هذا الكتاب بحوث الندوة السابعة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة بعنوان «فلسفة الحرية». وقد توزعت بحوث الندوة في الكتاب على ثلاثة أقسام: يتناول الأول الإشكال النظري لمفهوم الحرية والوظائف المتصلة بتكوينه، وما أثير من جدل حول معنى الحرية، والتحرّر بوصفه فعلاً ذاتياً وليس بفعل الغير، وحول حدود حرية الإنسان في المجتمع وإمكانية تحرّره من كل صنوف الجبر الخارجى أو الداخلى، فيما يتناول الثاني الحرية في الفكر الإسلامى، والثالث الحرية في الفكر الغربى.

تتحقق. ويرى د. حسن حنفي أن الحرية «عملية تحرر، مجرد إمكانية، قد تتحقق وقد لا تتحقق، اعتماداً على فعل الفرد وممارسة الحرية».

(٢)

أسامة عبد الحق. دولة الدم والإرهاب: وثائق الاستيطان الصهيوني وجرائم المستوطنين في إسرائيل. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩. ٢٤٨ ص.

يرصد هذا الكتاب مراحل إنشاء دولة إسرائيل بوصفها دولة احتلال واستعمار قامت على إحلال شعب مكان شعب آخر، بدءاً من الهجرة اليهودية واستيطان فلسطين ومقولة «أرض بلا شعب»، وصولاً إلى وقائع «نكبة ١٩٤٨» و«نكسة ١٩٦٧» وما رافقها من احتلال وتهجير ومجازر ارتكبت بحق الفلسطينيين، لتؤكد أن السطو على أرض فلسطين وقتل أهلها وتهجيرهم هي من أسس مشروع قيام الدولة اليهودية، تغذيها فتاوى الحاخامات التي تبيح قتل الرجال والنساء والأطفال والعجائز، حتى سحق البهائم.

يقدم الكتاب عرضاً لتاريخ فلسطين ليدحض زيف الادعاء الصهيوني بالعودة إلى «دولتهم الأولى» ومقولة «أرض الميعاد». وإذ تؤكد مجموعة الوثائق التي يضمها الكتاب المسيرة الدموية والإرهابية لدولة إسرائيل، تنتقي الحاجة إلى التساؤل حول أسباب استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس واقتلاع أهلها من أراضيهم وارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين، وأحدثها المجازر التي ارتكبت في قطاع غزة.

من الأتراك، بالإضافة إلى حركات دستورية تهدف إلى الانعتاق من الاستبداد، وحركات أدبية وتربوية ونسائية لتحرير الوجدان من القوالب الموروثة والعقول من الخرافات والمرأة. وقد ربط الطهطهاوي الحرية بمسألة الحقوق المدنية كسمة في الفكر العربي، كما هي سمة في الفكر الغربي. كما شرع الإسلام ممارسة الحرية بمفهوم العدل، وبات الحكم على الممارسات السياسية مرتبط بهذين المبدئين: الحرية والعدل، وهما من شروط التحضر والتمدن. وفي السياق نفسه، يذهب الكواكبي إلى ربط هذين المبدئين بتقديم الأمة وعزتها بقوله: «متى بلغت أمة رشدتها وعرفت للحرية قدرها استرجعت عزها، وهذا عدل». كما ارتبطت الحرية بحركات التحرر والثورات والتحرر من العدو الخارجي والاستقلال، وما نجم عن ذلك من تقنين للحريات خارج السلطة والأيدولوجيات، ناهيك عن الجدل والمواجهة بين الحرية والتوظيف السياسي للدين.

وفي الفكر الغربي، تناولت البحوث التي يضمها الكتاب مواضيع حرية الإنسان عند الرواقيين وجدلية «الحتمية الكوسمولوجية»، والحرية والوجود الذاتي في فلسفة ياسبرز، والحرية والتحرر في القرن الحادي والعشرين، وحرية التعبير وضوابط اللسان في الفكر الغربي، والتاريخ بين الضرورية والحرية. وقد ركز معظم الفلاسفة المعاصرين على أهمية الوجود الإنسان والحرية، مع الاعتراف بوجود الضرورة والقوانين الموضوعية الذي يسعى الإنسان إلى فهمها بغية تجاوزها. وتبقى العلاقة بين الحرية والضرورة علاقة جدلية وتوتر مستمر، وقد تتحقق الحرية أو لا

(٣)

إيان هالشيل. **الغاز ٩/١١**. ترجمة سامي الاسكندراني. القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠٠٩. ٣٢٨ ص.

الرواية الرسمية لإدارة الرئيس الأمريكي بوش حول هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لم تكن مقنعة في الإجابة عن تساؤلات عديدة بشأن هوية مخططي ومنفذي هجمات «١١ سبتمبر» وأهدافهم. كما أنها عجزت عن إزالة الشكوك المتعلقة بخطة تنفيذ هذه الهجمات، الأمر الذي دفع إلى إثارة الشبهات حول دور الاستخبارات الأمريكية في ترتيب هذه الهجمات في إطار خطة شاملة وضعت قبل ٩/١١. هذا ما يسعى هالشيل إلى البحث فيه في كتابه **الغاز ٩/١١** ليوضح أن أسرار هجمات ٩/١١ لم تكشف بعد، وأن الأحداث التي أعقبتها لم تكن نتيجة لها، بل تأتي في إطار مخطط سري يبدأ تنفيذه عقب هجمات ٩/١١ (من إعلان الحرب على الإرهاب وأفغانستان إلى غزو العراق).

يشير المؤلف إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. أي. آيه) (C.I.A) منعت جهاز التحقيق الفدرالي (إف. بي. أي) (F.B.I) من التحقيق مع أشخاص اشتبه فيهم قبل هجمات ٩/١١، وبعد ذلك اكتشف أنهم متهمون في الهجمات. كما يشير إلى أن البنتاغون حاول إخفاء تسجيلات بشأن تدريبات جوية على كيفية اختطاف الطائرات والسيطرة عليها من بعد، وذلك في اليوم نفسه الذي وقعت فيها هجمات ٩/١١. ويشير إلى احتمال استخدام خاطفي الطائرات في إطار تدريبات

جوية تم خلالها توجيه طائرات الخاطفين نحو البرجين لتدميرهما. كما يثير الكثير من التساؤلات حول الرواية الرسمية الأمريكية بشأن ٩/١١، من بينها التساؤل حول كيفية انهيار البرجين ورفع الأنقاض قبل فحصها - وهذا مخالف للقوانين الأمريكية - وعدم العثور على الصناديق السوداء، والتأخير في معالجة الموقف فور خروج الطائرات المختطفة عن مسارها.

(٤)

روبرت غيلبن. **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**. ترجمة وتحقيق عمر سعيد الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩. ٣٠٧ ص.

بعيداً عن المبادئ الأخلاقية التي غالباً ما تغلف بها الدول سياساتها الخارجية، خاصة الدول الكبرى، يرى المؤلف روبرت غيلبن، المتخصص في العلاقات الدولية في هذا الكتاب، أن الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية لم تتغير في جوهرها على مدى العصور المتعاقبة؛ فاستقرار أي نظام دولي غالباً ما ارتبط باستمرار التوازن بين القوى الفاعلة فيه، وأي تغيير إنما فرضه كل من وجد أن لديه القوة العسكرية والاقتصادية الأكبر لإحداث التغيير بأقل كلفة ممكنة وبأكبر قدر من المنفعة.

ويرى المؤلف - كما يأتي في تصدير الكتاب - أن حدوث تغير في ميزان القوى - الاقتصادية والعسكرية - يضعف أسس النظام القائم، لأن من يكتسب القوة يرى تراجعاً في تكاليف تغيير النظام وتزايداً في منافع ذلك. ونتيجة ذلك، تسعى الجهات الفاعلة إلى إحداث تغيير في النظام من خلال

ثقافة الربح دون عمل والترهل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كذلك، إن اعتماد الدولة على ريع الموارد الطبيعية والأراضي العامة يؤدي إلى تحكّم الدولة في الربوع العامة، ويجعلها المانح للمجتمع الذي يعتمد عليها للحصول على نصيبه من الربيع والخدمات العامة الممولة من الربيع. وتصبح الدولة إذ ذاك في وضع تسلطي غير قابل للمساءلة من جانب المواطنين، كما أن التمرّس في هذا الوضع التسلطي يجعلها أبعد ما تكون عن الديمقراطية، ويسهل انتشار الفساد في أعمالها على عكس الدول التي يسهل مساءلتها لاعتمادها في إيراداتها العامة على الضرائب والرسوم التي يدفعها مواطنوها.

وقد أجمع المشاركون على أهمية استقلالية الأجهزة الرقابية عن السلطة التنفيذية وتعزيز الديمقراطية المتمثلة في الفصل بين السلطات والتوازن بينها، باعتبارها أموراً حاسمة في مكافحة الفساد وفي رقابة تصرف الدولة في الموارد الريعية حتى تصبح إدارة لتمويل التطور، بدلاً من أن تكون موضوعاً للفساد.

(٦)

كاظم الموسوي. العراق.. صراع الإيرادات. دمشق: دار التكوين، ٢٠٠٩. ص ٢٤٢.

يتابع الكاتب كاظم الموسوي الوضع في العراق منذ اجتياح الدبابات الأمريكية لبغداد وإمعان قوات الاحتلال الأمريكي في تدمير أسس الدولة العراقية وتقسيم الأرض. ويأتي هذا الكتاب ليشدّد على أهمية قراءة ما يجري في العراق، والإفادة من

التوسع الإقليمي أو السياسي أو الاقتصادي. وعندما تكتسب الدول القدرة على تغيير النظام وفقاً لمصالحها، فإنها ستسعى إلى تحقيق ذلك - إما بزيادة الكفاءة الاقتصادية وتعظيم المكاسب المتبادلة، وإما بإعادة توزيع الثروة والقوة وفقاً لمصلحتها.

(٥)

البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع: الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠٠٩. ٢٠٦ ص.

يضم هذا الكتاب مناقشات الندوة التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد تمحورت المناقشات حول دراسة بعنوان «البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي»، قدمها د. زياد حافظ. وتناولت مفهوم الربيع ومصادره، وأسّس البنية الاقتصادية في الأقطار العربية، وبنية النظام السياسي والثقافة الناتجة منه، والفساد وعلاقته بالاقتصاد الريع والنظام الفئوي.

خلص المشاركون في حلقة النقاش إلى أن الربيع، وهو الدخل الذي لا يقابله جهد أو تضحية، ليس فساداً بحدّ ذاته، ويمكن توظيفه في بناء اقتصادات متنوعة قادرة على النمو المتواصل، على أساس العلم والعمل. لكن الاتكال على الربيع وسوء توظيفه وتوزيعه يمكن أن يكون موضوعاً للفساد. كما أن الاعتماد الأساسي للاقتصاد على الموارد الريعية قد يولّد الكثير من الظواهر السلبية، مثل البطالة الاختيارية وسيادة

الدولي. لقد انسلك عن الاتحاد السوفياتي - القوة العظمى الثانية - أربع عشرة جمهورية، وتراجع نفوذه إلى مستوى الدولة الإقليمية، فيما ساد عدم الاستقرار الساحة الروسية في عهد الرئيس الروسي بورييس يلسين، وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية عام ١٩٩٨.

تسلّم فلاديمير بوتين السلطة في حالة انتقالية من عدم الاستقرار، وتمكّن من الحد من التدهور وتكوين إدارة قوية عملت على إعادة الحضور الروسي إلى الساحة الدولية في عدة ملفات، منها معارضة الموقف الغربي في كوسوفو، وملف برنامج إيران النووي، وإعادة الحرارة إلى العلاقات مع سورية وليبيا ومصر والسعودية. واستمر بوتين في السلطة بوصفه رئيساً للحكومة بعدما دعم انتخاب ديمتري مدفيديف رئيساً لروسيا، ليكمل تعزيز البناء الداخلي وحماية مصالح روسيا وتنمية اقتصادها وتحديثها.

ومن التحديات التي يواجهها مدفيديف، والتي تدخل في صلب الاستراتيجية الروسية، الحفاظ على الأمن، وإعادة الهيبة الروسية على الصعيد الدولي، ومواجهة انضمام الدول المحيطة بها، والتي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي السابق - مثل جورجيا وأوكرانيا - إلى حلف الناتو، وتطوير العلاقات مع الصين والجوار الآسيوي، وصولاً إلى الهند التي لها علاقات تاريخية مع موسكو تعود إلى أيام الاتحاد السوفياتي. وتسعى موسكو إلى إيجاد فرص تعاون مع الغرب على الرغم من الخلافات القائمة بين الطرفين، خاصة الخلافات مع الولايات المتحدة التي تسعى إلى نشر الدرع الصاروخي في أوروبا

الدروس لدعم المقاومة ضد الاحتلال، وقيام حركة سياسية وطنية تكون بمثابة حركة تحرر وطني، تلتزم بمهمات التحرير والبناء والإصلاح.

ويسجل الكتاب أنه على الرغم من انقضاء سنوات متتالية من الاحتلال، ورحيل أغلب القيادات (الأمريكية والبريطانية) التي شاركت في جرائمه، فلم تعاقب هذه القيادات، ولم تسترد حقوق الشعب العراقي الذي ارتكبت بحقه الجرائم والمجازر في سياق تنفيذ مخططات خطيرة مرسومة ضد العراق. ويرى أن الصراع الآن هو صراع إرادات بين المخططات والمشاريع الأمريكية وخيارات الشعب العراقي وقواه الوطنية. وهو صراع بين الاستعمار والتحرر، بين العبودية والاستقلال، بين الدمار والاعمار، ومن ثم معرفة السبل والأساليب التي تحقق المصالح الوطنية والقومية ومواجهة أهداف الاحتلال وخطته.

(٧)

لمى مضر الأمانة. الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٦٢ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٣)

شكّلت مرحلة تفكك الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الباردة تداعيات خطيرة على الساحة السياسية الروسية، إذ شهدت روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي السابق مرحلة من الفوضى وانعدام الوزن على المسرح العالمي بعدما كان الاتحاد السوفياتي يشكل القطب الثاني في النظام

التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي، ومسألة الفقر والتنمية الثقافية وتحدياتها، انطلاقاً من أهمية عنصر المعرفة الذي بات يشغل الموقع المتقدم في إنتاج الثروة والدخل.

توجز مقدمة الكتاب أهمية الموازنة بين النظام التعليمي العالي الأردني، والمتطلبات التنموية، وحاجات السوق التي تستدعي مهارات وكفاءات وظيفية وتطوير البرامج لتنمية الموارد البشرية، انسجاماً مع التوجهات الحديثة للاقتصاد المعرفي. وتشير إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي، ومنها الطاقة الاستيعابية غير الكافية للجامعات، ونمطية الأنظمة والإجراءات، وغياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

ويعرض الكتاب لموضوع الفكر ببعديه الاقتصادي والاجتماعي، ويتناول التحديات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ودخل الفرد والبطالة وسوء توزيع الثروة والهياكل والمؤسسات والممارسات المطلوبة لضمان قدر مناسب من العدالة الاجتماعية.

(٩)

موزة أحمد راشد العبار. القيم الأخلاقية بين الفكرين الإسلامي والغربي في عصر العولمة. بيروت: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٤٢١ ص.

يعرض هذا الكتاب للقيم الأخلاقية الإسلامية والغربية بغرض الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، ويسعى إلى الموازنة بين تحديات عصر العولمة والمحافظة على الهوية العربية الإسلامية، بحيث لا

الشرقية. وبالنسبة إلى المنطقة العربية، تسعى روسيا إلى دور أفعال في عملية السلام ودعم خيارات البلدان العربية التي تريد التوجه نحوها. وباتت روسيا تلوح باستخدام الفيتو في مجلس الأمن لصالح الدول التي تقيم معها علاقات جيدة بهدف تحقيق أكبر إفادة ممكنة من علاقاتها الدولية ومواجهة الضغوط الأمريكية إذا ما اقتضى الأمر. ولعل أبلغ رسالة وجهتها روسيا إلى الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، التدخل العسكري في جورجيا، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول ما إذا كانت روسيا تضع في استراتيجيتها، إعادة إحياء الحرب الباردة.

ترى المؤلفة أن روسيا ليست مع منطق المواجهة والهيمنة والدخول في سباق جديد للتسلح، لكنها تسعى إلى الحفاظ على أمنها ومصالحها وبناء دولة لها هيبتها، وإلى إعادة توازن القوى إلى المسرح الدولي.

(٨)

منذر الشرع [وآخرون]. المشهد الأردني في المرحلة الجديدة. مراجعة وتقديم منذر واصف المصري. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩. ٤١٨ ص.

يضم هذا الكتاب مجموعة من المحاضرات التي ألقى في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي تمحورت حول التنمية العامة في الأردن. وتتناول هذه المحاضرات أو البحوث بشكل خاص تطور

(١٠)

نهى حامد عبد الكريم. آفاق تربوية متجددة: صنع القرار في السياسة التعليمية، الأطراف الفاعلة والأليات. تقديم حامد عمار. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩. ٢٤٠ ص.

يعرض هذا الكتاب للسياسة التربوية في مصر، متناولاً دور السلطات السياسية في وضع السياسة التربوية وعملية اتخاذ القرار في محاولة لإظهار أوجه القصور في وضع السياسة التربوية ومعالجتها والارتقاء بمستوى التعليم انسجاماً مع المبدأ العام بتنمية الثروة البشرية ومواكبة خطط التنمية الوطنية.

ويفيد الكتاب - كما يأتي في تقديمه - أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية ليست عملية فنية أكاديمية فحسب، تتبنى توصياتها وزارة التعليم على سبيل المثال، بل هي عملية سياسية تتأثر في نهاية المطاف بأهداف ومقاصد السلطة من توظيف النظام التعليمي. وتتخذ المؤلف من قرار تخفيض عدد سنوات التعليم في المرحلة الابتدائية من ست سنوات إلى خمس لأسباب مالية، ثم إعادة السنة الملغاة، «دراسة حالة» لإظهار مركزية التخطيط في عملية اتخاذ القرار، وما نجم عن ذلك من تراجع في مستوى التعليم الابتدائي، طاول المرحلتين الإعدادية والثانوية.

وإذ تستند المؤلف إلى استطلاعات للرأي لجأت إليها لمعرفة توجهات آراء العاملين في مجال التعليم بشأن قرار تخفيض سنوات المرحلة الابتدائية، يتبين لها أن صانع القرار استطاع أن يحدد

نصبح مجرد متلقين لقيم العولمة دون مساءلة، ولا نسعى في الوقت نفسه إلى الانعزال عن العالم المحيط بنا - وهذا أمر مستحيل في كل الأحوال - دون الأخذ بما هو إيجابي من قيم العولمة.

ترى المؤلفة أنه مع الانفتاح الكبير بين الشعوب وتطور وسائل الاتصالات، ونقل المعلومة، والتوسع الاقتصادي الكبير للشركات الغربية، حملت العولمة معطيات ساهمت في تقدم التفكير العلمي والتطور الصناعي والتكنولوجي وأساليب الإدارة المعاصرة. كما حملت مفاهيم سياسية أمريكية - غربية، بشأن الديمقراطية. وترافقت مع بروز ثقافة استهلاكية اتخذت مظاهر شكلية وجوانب ذاتية وفردية.

وقد رفض البعض بشكل تام التعامل مع ما حملته العولمة من قيم ومظاهر لا تتناسب والقيم العربية الإسلامية الأخلاقية، فيما أخذ بها البعض الآخر بإفرازات العولمة بطريقة سطحية من خلال تقليد النموذج الثقافي الغربي بحذافيره دون موازنته بالقيم المحلية السائدة. وفي كلا الخيارين، كان التصادم بين القيم المحلية والقيم الوافدة، ذلك أن مقاطعة كل قيم العولمة لم يكن ممكناً من الناحية العملية، نظراً إلى تطور وسائل الاتصال، كما أن التقليد التلقائي للنموذج الغربي لم يكن يعبر عن قناعة ذاتية لاستيعاب القيم الوافدة. لذا تدعو المؤلف إلى التعامل مع ثقافة العولمة من منظور عقلاني نقدي، يوازن بين الاستفادة مما هو مناسب ومفيد من ثقافة العولمة بأبعادها الإنسانية والعلمية، والحفاظ على القيم العربية والإسلامية، ولا يوجد تناقض في ذلك.

التربوية التي تؤثر في حياة ملايين الطلاب يأتي في مقدمة الأمور التي يجب معالجتها من أجل تطوير عملية اتخاذ القرار وتحقيق أهداف السياسات التعليمية التنموية.

المؤسسات التربوية الفنية الأكاديمية عن القرار، لا بل أن يحصل على موافقتها على الرغم من عدم قناعاتها، لتدعيم قراره أمام الرأي العام. وتخلص المؤلفة إلى أن تفرّد السلطة السياسية في تخطيط السياسات

ثانياً: كتب أجنبية

(١)

الذي أدى إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان ووضع القيود على مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وصولاً إلى شل عملها. هذا ما تؤكده بحوث هذا الكتاب التي تمثل عصاره جهود عشرات الباحثين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية وحماية حقوق الإنسان.

Kasturi Sen with Tim Morris

Civil Society and the War on Terror

Oxford: International NGO Training and Research Centre (INTRAC), 2008. 176 p.

عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعلنت الولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب»، واتخذت مع بريطانيا بشكل خاص، تشريعات لمكافحة الإرهاب كان لها الأثر البالغ في تدهور أنشطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية وحماية حقوق الإنسان. وتركزت اهتمامات الدول المانحة، التي أعلنت مشاركتها في الحرب على الإرهاب، على تمويل الإجراءات الأمنية على حساب التنمية، الأمر الذي فاقم من الفقر بدلاً من تخفيض نسبه تنفيذاً لأهداف الألفية الثالثة للتنمية.

تشير بحوث الكتاب صراحة إلى أن التشريعات التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية استهدفت الجمعيات الخيرية والمؤسسات التي تتعامل مع المجتمعات الإسلامية. وقد تم التعامل مع هذه المؤسسات بوصفها منظمات مشتبها بها بتمويل الإرهاب، وأغلق بعضها. ويصبح الوضع في الشرق الأوسط أكثر تعقيداً عندما تصنّف الولايات المتحدة دول المنطقة ليس على أساس مبادئها الديمقراطية، بل استناداً إلى ما تتخذه من إجراءات لوقف دعم النضال الفلسطيني والالتزام بأهداف الولايات المتحدة ضد الإرهاب. وقد استخدمت أنظمة دول المنطقة «ورقة الإرهاب» بجدارة لقمع معارضيه تحت شعار مكافحة الإرهاب، لا بل باتت تتنافس للإعلان عن كشف «الخلايا الإرهابية» لكسب الود الأمريكي، إذ لا بأس

وعلى الرغم من الإقرار بما يمثله الإرهاب من تهديد للدول عبر العالم، إلا أن الحرب التي أعلنت على الإرهاب - من أفغانستان إلى العراق إلى فلسطين - أدت إلى مزيد من التدمير وخسارة الأرواح البشرية وانعدام الأمن والبطالة وفقدان الأمل، لا بل استخدمت بعض الدول، خاصة الدكتاتورية منها - مكافحة الإرهاب وسيلة لقمع المعارضين لها وتبرير الدكتاتورية، الأمر

مقاربة مختلفة للتعامل مع الدول الفاشلة، بحيث لا تقتصر على استخدام القوة أو تقديم المساعدات المالية فحسب، بل تركّز على بناء إدارة مركزية قائمة على المعرفة من أجل تأسيس القواعد التي تساعد على بناء الدولة القادرة على تحمّل مسؤولياتها، ومنها دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد، والاهتمام بالبنى التحتية، ووضع القواعد اللازمة للأنشطة التجارية وإدارة الأصول العامة، وتوظيف القروض الخارجية في تنمية الموارد البشرية والاقتصادية، ومراقبة سداد الديون والتزاماتها من أجل تأمين شرعية لصانعي القرار.

من حيث المبدأ، يدعو المؤلفان إلى تشكيل نواة للحكم الصالح، ولا جدال في ذلك. لكن نجاح ذلك - كما سبقت الإشارة - يتوقف على أهداف الدول المانحة أو مصالح الدول التي تقرر مساعدة الدول الفاشلة.

(٣)

William F. Schulz (ed.).

The Future of Human Rights: U.S. Policy for a New Era

Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2009. viii, 314 p. (Pennsylvania Studies in Human Rights)

هل يمكن للولايات المتحدة أن تستعيد مكانتها كمُدافع عن حقوق الإنسان؟ وما هو مستقبل هذه الحقوق في مرحلة ما بعد بوش بعد أن أضعف المحافظون الجدد في هذه الإدارة في انتهاكات حقوق الإنسان، وهم الذين نصّبوا أنفسهم مدافعين عنها؟

تؤكد بحوث هذا الكتاب أن الولايات المتحدة فقدت مصداقيتها كمُدافع عن حقوق الإنسان منذ غزو العراق، وبات ينظر إلى أي

بالنسبة إلى لولايات المتحدة والدول الغربية أن تغض الطرف عن انتهاكات الأنظمة الدكتاتورية وأجهزتها الاستخبارية لحقوق الإنسان - لا بل أن تقدم الدعم لها - طالما أنها حليفة في الحرب على الإرهاب وتعمل في خدمة المصالح الغربية.

(٢)

Ashraf Ghani and Clare Lockhart

Fixing Failed States: A Framework for Re-building a Fractured World

Oxford; New York: Oxford University Press, 2008. x, 254 p.

مؤلفا هذا الكتاب خبيران في شؤون الدول الفاشلة، وسبق لهما أن عيّنا مستشارين للأمم المتحدة في أفغانستان. وهما يؤكدان في مقدمة الكتاب أن ما بين أربعين وستين دولة في العالم حالياً، إما باتت فاشلة أو على حافة الفشل. وتعاني هذه الدول انعدام الأمن وغياب السلطة المركزية التي تحتكر استخدام القوة وفرض القانون والدفاع عن أراضيها، إضافة إلى معاناتها الفقر المطلق وانتشار الأمراض والنزاعات العرقية والإرهاب والمتاجرة بالمخدرات. وقد خصّصت المجموعة الدولية مليارات الدولارات لمساعدة هذه الدول على الخروج من أزماتها دون أن تحقق نجاحات تذكر. كما تم الترويج للتدخل العسكري الخارجي أو نشر قوات دولية في هذه الدول لإعادة الاستقرار فيها - وهذه مسألة مثيرة للجدل ترتبط بالأهداف غير المعلنة للتدخل الخارجي - وفشلت هذه التجارب - سواء في أفغانستان أو العراق أو الصومال أو غيرها من الدول الفاشلة.

لذا يدعو المؤلفان المجموعة الدولية إلى

شبكة «سي. إن. إن» الإخبارية التلفزيونية الأمريكية رسالة موجهة إلى إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، وإلى الرأي العام الأمريكي في آن، مفادها أن التغيير الذي يمكن أن يؤمن به الأمريكيون هو التغيير الذي يمكن رؤيته يحصل على أرض الواقع، وإذا لم يبدأ التغيير الآن، فلن يحصل أبداً. وفي ذلك دعوة إلى إدارة أوباما إلى المباشرة بمعالجة الأزمات الساخنة التي خلفتها إدارة بوش دون تأخير، وأبرزها الأزمة الاقتصادية في البلاد، والحرب في العراق وأفغانستان، والحرب على الإرهاب، والوضع في باكستان وفي الشرق الأوسط، والعلاقات مع روسيا والصين والهند، وسبل التعاطي مع الملفين النوويين لكوريا الشمالية وإيران، بالإضافة إلى إصلاح نظام الهجرة ونظام التعليم وبرامج العناية الصحية.

يعرض المؤلف لفساد إدارة بوش وعدم كفايتها والأزمات التي خلفتها، وصولاً إلى الوعود التي أطلقها المرشحون للرئاسة الأمريكية، والأزمات القائمة التي تفرض ذاتها على أجندة إدارة أوباما لعام ٢٠٠٩ وتتطلب المعالجة العاجلة. ويرى أنه إذا لم تعالج هذه الأزمات الآن فلن تعالج أبداً، مع ما يعني ذلك من كساد اقتصادي وتدهور يحول دون إحياء الحلم بالحقبة الذهبية التي امتدت من العام ١٩٤٥ إلى العام ١٩٧٣، وخاصة أن هناك إحصاءات تشير إلى أن واحداً بالمئة فقط من العائلات الأمريكية استفادت من ثلاثة أرباع النمو الاقتصادي بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، ما يعني أن ٩٩ بالمئة لا يتوقعون وضعاً مستقبلياً أفضل.

يعكس الكتاب عمق الأزمات الناجمة

حديث أمريكي عن الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها موضوعات على الأجندة الأمريكية لاستهداف البلدان الإسلامية واستعمارها. لذا، فالسؤال مطروح على إدارة أوباما وما يمكن أن تتضمنه سياستها الخارجية من أجل استعادة الدور الأمريكي المحوري في طرح قضايا حقوق الإنسان.

لذا، توصي بحوث الكتاب إدارة أوباما بأن تنظر إلى مفهوم حقوق الإنسان بشكل شامل لا انتقائي، إذ إن المفهوم شامل وعابر للحدود ومتعارف عليه في القوانين والمعاهدات الدولية، التي يجب الرجوع إليها لتطبيقها دون إخلال بها أو تجاوزها كما فعل المحافظون الجدد. وبالتالي، على إدارة أوباما أن تؤكد احترامها للمواثيق الدولية، بحيث تأخذ السياسة الخارجية في الاعتبار مصلحة المجتمع الدولي إلى جانب المصلحة الوطنية. ويتطلب ذلك احترام مؤسسات الأمم المتحدة وقراراتها دون تشكيك أو تجاوز، ذلك أن الولايات المتحدة التي تفرّدت بقيادة النظام الدولي - كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي - لا يمكن أن تعمّم قيمها بالقوة أو التصرف كدولة فوق القانون، مهما علا شأنها. وقد أثبتت حروبها في العراق وأفغانستان أن للقوة حدوداً، وأن تجاوز القوانين والمعاهدات الدولية ليس قراراً استراتيجياً صائباً.

(٤)

Jack Cafferty

Now or Never: Getting Down to the Business of Saving our American Dream

Hoboken, NJ: Wiley, 2009. 272 p.

في هذا الكتاب للمعلق السياسي في

من أن نشر الديمقراطية غالباً ما يستهدف السلطات المركزية القائمة دون تأمين الوضع الأمني الذي كانت توفره هذه السلطات، ولو بالوسائل القمعية، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الفوضى والحروب الأهلية والتخلف الاقتصادي والفوضى والفساد، خاصة في ظل الانقسامات العرقية والطائفية. لذا يرى المؤلف أن دعم الديمقراطية الناشئة بحاجة إلى البناء الديمقراطي، بحيث لا يقتصر على إجراء انتخابات تعززها الشفافية والنزاهة، وإلى تدخل المجتمع الدولي من خلال تقديم المساعدات، مع استخدام محدود للقوة إذا لزم الأمر.

ولكن، هل يمكن البناء الديمقراطي إذا ما سادت الانقسامات العرقية والطائفية؟ وهل تؤدي المساعدات الاقتصادية إلى دعم الديمقراطيات الناشئة إذا ما استمر الفساد؟ وهل يؤدي تدخل المجتمع الدولي من خلال استخدام محدود للقوة إلى استتباب الأمن؟

تحتاج الإجابة عن هذه التساؤلات إلى دراسة حالات قد لا تؤدي إلى نتيجة يمكن تعميمها. والواقع أن المؤلف - المتخصص في الشؤون الأفريقية - يضع شروطاً لنشر الديمقراطية، ومنها تأمين الأمن والمساعدات التي يجب أن توجه نحو خفض مستوى الفقر، والتدخل الدولي المحدود لمنع انتشار العنف. مع ذلك، إن عدداً قليلاً جداً من الدول ما تزال تؤمن بمقولة «نشر الديمقراطية من أجل عالم أكثر أماناً» في ضوء نتائج الحروب الأمريكية على العراق وأفغانستان.

عن تركة إدارة بوش الثقيلة. ولا تملك إدارة أوباما - بطبيعة الحال - عصاً سحرية لمعالجة هذه التركة والانطلاق بالتغيير الذي وعد به الرئيس أوباما. وتدل المؤشرات الأولية لسياسة إدارة أوباما الخارجية - على الأقل في الشرق الأوسط - أن هناك استمرارية لتوجهات الإدارة السابقة، سواء عبر ذلك عن الالتزام بمبدأ الاستمرارية في السياسة الخارجية، أو عن استمرار تغلغل المحافظين الجدد في الإدارة الجديدة، أو عن الخشية من اتخاذ خطوات غير مدروسة تؤدي إلى الإحباط وانكشاف الإدارة الجديدة في مرحلة مبكرة من عمرها.

(٥)

Paul Collier

Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places

New York: Harper, 2009. 272 p.

يثير هذا الكتاب للخبير في مجال التنمية في جامعة أكسفورد بول كوليبه فرضية عامة مفادها أن نشر الديمقراطية في الأماكن الخطرة - الدول المصنفة دكتاتورية، وذات الدخل المنخفض، والمهددة بالانقسامات العرقية والطائفية - يتطلب تأمين بديل للأمن الذي كانت توفره السلطات المركزية قبل انهيارها، وإلا تحول نشر الديمقراطية إلى فوضى وحروب أهلية.

ويشير كوليبه إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي رفعت الولايات المتحدة والغرب عموماً لواء نشر الديمقراطية ودعم الديمقراطيات الناشئة، كأولوية لجعل العالم أكثر أماناً. لكنه يحذر

ثالثاً: تقارير المراكز البحثية

(١)

U.S. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor,

«2008 Human Rights Report: Iraq»

2008 Country Reports on Human Rights Practices (25 February 2009).

يؤكد هذا التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العراق أن الوضع الأمني في البلاد شهد تحسناً ملموساً منذ منتصف عام ٢٠٠٧، وأن العنف انخفض إلى أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٤، على الرغم من استمرار الهجمات التي تستهدف قوى الأمن من شرطة وجيش ومدنيين. ويشير التقرير إلى أن العمليات العسكرية «الناجحة» لقوات الأمن العراقية في جنوب البلاد وبغداد بمساندة «القوات المتعددة الجنسية» ضد جيش المهدي والقوى المسلحة الأخرى من «الأحزاب الشيعية»، أسهمت في خفض مستوى العنف، كما كان لـ «صحوة أبناء العراق»، ومعظمهم من العشائر السنية، دور في تقويض هجمات القاعدة. وقد ارتفع عديد القوات الأمنية العراقية المدربة خلال العام ٢٠٠٧ من ٤٣٠ ألف عنصر إلى ٥٩٠ ألفاً.

مع ذلك، يوضح التقرير أن هذا التحسن في المجال الأمني لم يؤد إلى حماية حقوق الإنسان كما يجب، إذ إن ضعف الأداء الحكومي في تطبيق حكم القانون - إلى جانب استمرار التمرد والعنف الطائفي ولو بنسب منخفضة - أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وسجل التقرير في هذا السياق وجود حالات عديدة من انتهاكات

حقوق الإنسان، منها: التوقيف الاعتباطي للمشتبهين وتعذيب المعتقلين، غياب المحاكمات العامة العادلة، التدخل الاعتباطي في خصوصية الأفراد وحرمة المنازل، عدم توفير الحماية اللازمة للنازحين واللاجئين، وضع القيود على حرية المعتقد والتعبير، انتشار الفساد على كافة المستويات الحكومية، التمييز ضد النساء والأقليات الدينية والعرقية، ووضع القيود على عمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان.

(٢)

Michael Knights,

«Iran's Ongoing Proxy War in Iraq»

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 1492 (16 March 2009).

يرى الخبير في الشؤون الأمنية والعسكرية في منطقة الخليج في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى مايكل نايت في هذا الموجز أن على إدارة أوباما كسابقتها (إدارة بوش) أن تدرك أن المفاوضات مع إيران - التي يريد أوباما صارمة ومباشرة - لن تكون سهلة وستأخذ مجراها تحت ضغط العمليات العسكرية التي تنفذها إيران بالوكالة ضد الجنود الأمريكيين في العراق. ويشير المؤلف إلى أن إيران دعمت العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ بواسطة خلايا خاصة مدربة على زرع العبوات على جانب الطرقات واستخدام الصواريخ التي تستهدف القواعد

المتحدة في المنطقة، ومسار الحوار بين واشنطن ودمشق؟ وإلى أي حدّ يمكن للولايات المتحدة أن تغيّر نتائج هذه الانتخابات من أجل خدمة أهدافها المتمثلة في إبعاد سورية عن إيران وحزب الله؟

هذه عيّنة من الأسئلة التي يسعى هذان التقريران الصادران عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إلى الإجابة عنها استناداً إلى فرضيات «مثيرة للجدل».

في التقرير الأول أو الجزء الأول، على سبيل المثال، يعتبر جون حنا (الذي يربط مصالح الولايات المتحدة بفوز قوى ١٤ آذار في الانتخابات) أن فوز حزب الله في الانتخابات سيقوّض مصالح الولايات المتحدة، ويعزّز من الموقع الإيراني على البحر المتوسط وعلى الحدود الشمالية مع إسرائيل، ويصعب بالتالي من مهمة إدارة أوباما في إقناع إيران بوقف برنامجها النووي. كما يعتبر أن سورية تسعى إلى قطف ثمار هزيمة سياسة إدارة بوش، ولذا على إدارة أوباما أن لا تحصر مفاوضاتها مع دمشق بعملية السلام مع إسرائيل، بل عليها أن تدخل في المفاوضات موضوع الاصطفاف الاستراتيجي لسورية (إبعاد سورية عن إيران وحزب الله). ويرى أن انسحاب سورية من لبنان عام ٢٠٠٥ جاء نتيجة الضغوط، وإذا رفضت دمشق الأجندة الأمريكية، يمكن لإدارة أوباما أن تستأنف الضغوط كخيار احتياطي. ومن وسائل الضغط التي يشير إليها جون حنا إثارة موضوع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والبرنامج النووي السوري (السري).

الأمريكية والبريطانية. وأبرز هذه الخلايا ما يعرف بـ «عصائب أهل الحق».

وقد نفذت هذه الخلايا عمليات عديدة ضد القوات البريطانية قبل أن تغادر إلى إيران عقب العمليات العسكرية ضد جيش المهدي في جنوب العراق، وقرار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تحويل جيش المهدي إلى حركة خدمات اجتماعية، وما نجم عن ذلك من تضيق على حركة «عصائب أهل الحق» التي انشقت عن الصدر. لكن هذه الخلايا ما لبثت أن عادت إلى العراق في أواخر العام ٢٠٠٨ لتستأنف نشاطها منذ مطلع العام الجاري، وهناك خط متشدد في الحرس الثوري الإيراني لا يبدو أنه مستعد لوقف العمليات من أجل التقدم في الحوار الأمريكي الإيراني. لذا يرى نايت أن الإدارة الأمريكية ستخوض المفاوضات مع إيران تحت ضغط العمليات العسكرية والمواجهة - كما فعلت بريطانيا التي استنتجت أن طهران تربط استمرار العمليات ضد جنودها في العراق مقابل التخلي عن التدخل في برنامجها النووي - والموازنة بين استخدام القوة والمفاوضات لن تكون عملية سهلة.

(٣)

John Hannah, Andrew J. Tabler and Magnus Norell,

«The Washington- Beirut- Damascus Triangle (Part I) and (Part II)»

Policy Watch: nos. 1493 and 1494 (17 March 2009).

إلى أي حدّ يمكن أن تؤثر الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في لبنان في حزيران/يونيو المقبل في مصالح الولايات

الحزب بالانتخابات أم خسر، سيبقى له ما يكفي من القوة ليقول كلمته في قرار الحرب والسلام.

(٤)

Steven A. Cook,

«The Evolving Turkish Role in Mideast Peace Diplomacy,»

Council on Foreign Relations (Expert Brief, 2 April 2009).

يعرض هذا البحث للدور التركي المتنامي في المنطقة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢ والجدل الذي أثاره هذا الدور بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وصولاً إلى التوتر مع إسرائيل مؤخراً على خلفية الحرب على غزة. ويرى الخبير ستيفن كوك، التابع للسياسات العربية والتركية وسياسات أمريكا تجاه الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية، أن السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة يمكن أن تتسق والمصالح الأمريكية بدلاً من أن تكون مصدر جدل.

يشير المؤلف إلى أن الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية وجدت منذ عام ٢٠٠٣ أن المصلحة الوطنية لا تقتضي التوجّه فقط إلى الغرب والاكتفاء بعضوية حلف الناتو - وهو من الأمور المهمة أثناء الحرب الباردة - وإنما توجيه السياسة الخارجية التركية أيضاً لتشمل مجالات الإمبراطورية العثمانية جنوباً وشرقاً، الأمر الذي أدى إلى تطور العلاقات التركية مع القاهرة ودمشق والرياض وطهران وبغداد. وترافق ذلك مع إجراء إصلاحات داخلية بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لكن الشكوك في السياسة الخارجية التركية التي

أما التقرير الثاني أو الجزء الثاني، فيدخل في صلب الحوار بين دمشق وواشنطن، فيعتبر أندرو تابلر أن سورية لم تكن مرتاحة إلى إرسال الإدارة الأمريكية مبعوثيها إلى دمشق، جيفري فيلتمان، السفير الأمريكي السابق في لبنان المناهض لسورية، ومساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى بالوكالة حالياً، ودان شيبابرو الذي شارك في وضع قانون محاسبة سورية. كما أزعج سورية فشل إدارة أوباما في إعادة النظر في الأجندة الأمريكية التي تطالب سورية بوقف الدعم لحزب الله، وبذل الجهود لمنع تسلل الجهاديين إلى العراق، ووقف الجهود لتقويض السيادة في لبنان، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بسجل حقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل. مع ذلك، وصف الجانبان السوري والأمريكي محادثات فيلتمان في دمشق بأنها بناءة. ويرى تابلر أن السعودية ومصر تدركان ما حصل، وتتصرفان على هذا الأساس. وقد اتخذتا خطوات للتفاهم مع دمشق.

ويبدو أن ماغنوس نورال أكثر اطلاعاً على قانون الانتخابات في لبنان، فيوضح أن القانون يسمح لحزب الله بعدد محدد من المقاعد النيابية مهما كانت نتيجة الانتخابات، كما أن حزب الله عزّز موقعه بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ ويمكنه أن يتحمل نتائج الانتخابات. ويدرك الحزب أهمية الدعم الذي تقدمه سورية وإيران له، ولذا لن تنجح محاولات إبعاده عن دمشق وطهران. وبالنسبة إلى الحزب بعد الانتخابات، ستكون هناك حكومة ائتلافية للمعارضة فيها الثلث الضامن. وسواء فاز

البلاد. وبالنسبة إلى حزب العمال الكردستاني المناهض لتركيا، فقد أكدت القيادات الكردية رفضها لهجمات حزب العمال على تركيا انطلاقاً من شمال العراق، لا بل دعا الرئيس جلال الطالباني عناصر الحزب إلى إلقاء السلاح أو مغادرة شمال العراق.

وتؤيد تركيا قيام حوار بين الولايات المتحدة وإيران، ليس من منطلق أيديولوجي، بل لحسابات اقتصادية، إذ إن إيران هي المزود الثاني لتركيا بالغاز بعد روسيا. وعلى الرغم من وجود إمكانية لدى أنقرة لتنويع مصادر تزودها بالغاز، فهي حريصة على علاقات جيدة مع كل من موسكو وطهران.

ولتركيا مصلحة في تنمية العلاقات الاقتصادية مع سورية المتاخمة للمنطقة الجنوبية الشرقية التركية وإيجاد مناخ من الاستقرار. ويمكن لأنقرة أن تقدم نفسها كبديل جاذب لسورية بدلاً من طهران، على الرغم من صعوبة تخلي دمشق عن علاقاتها مع إيران.

وبالنسبة إلى العلاقات التركية - الإسرائيلية، تتابع تركيا تقارير تتحدث عن دعم إسرائيلي لمجموعات كردية مناهضة لأنقرة في شمال العراق، بالإضافة إلى التوتر بين الجانبين على خلفية حرب غزة. ولكن إذا ما قرر بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي استئناف المفاوضات غير المباشرة مع سورية، فلا بد من المرور عبر أنقرة التي رعت هذه المفاوضات. ويرتبط الدور التركي في النهاية بمطالبة الفرقاء المعنيين في المنطقة بهذا الدور، ويمكن للولايات المتحدة أن تستخلص ما لديها من مصالح متداخلة مع المصالح التركية.

أبداها الغرب (الولايات المتحدة خاصة) بدأت مع رفض البرلمان التركي السماح للولايات المتحدة باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق. وزاد الخلاف بين أنقرة وواشنطن عندما قررت إدارة بوش في عام ٢٠٠٥ عزل سورية، فيما عمقت تركيا علاقاتها مع دمشق، واستقبل وزير الخارجية التركي عبد الله غول عام ٢٠٠٦ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في أنقرة. ولم يتردد رئيس الوزراء التركي الحالي رجب طيب أردوغان باتهام إسرائيل بممارسة «إرهاب الدولة» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مؤتمر دافوس الأخير أكد أردوغان رفض أنقرة للحرب على غزة ووجه انتقادات لاذعة إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، الأمر الذي أثار مزيداً من التساؤلات الغربية حول توجه حزب العدالة الإسلامي، ودوره المستقبلي في عملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن رعت تركيا مفاوضات إسرائيلية - سورية غير مباشرة خلال عام ٢٠٠٨، توقفت بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة.

يرى المؤلف أن سياسة تركيا الخارجية في المنطقة تستند إلى مصالحها الوطنية، وأن الدور التركي بات فاعلاً على الساحة الإقليمية. وهذه الدور - على الرغم من الشكوك الأمريكية والغضب الإسرائيلي من موقف أنقرة من حرب غزة - يمكن أن تفيد منه الولايات المتحدة من أجل أهدافها في المنطقة، سواء في العراق أو إيران أو في عملية السلام.

لقد أيدت تركيا، على سبيل المثال، قيام عراق فدرالي مستقر، وتطورت العلاقات التركية التجارية مع أكراد العراق في شمال

(٥)

Anthony H. Cordesman,

«The Obama Administration and US Strategy: The First 100 Days»

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (12 April 2009).

لا يهدف هذا التقرير للخبر العسكري الأمريكي كوردسمان إلى الحكم على نجاح أو فشل الرئيس الأمريكي أوباما، فمن المبكر الحديث عن ذلك، وليس أساساً في مقدرة أي رئيس وضع استراتيجية للأمن القومي وخطط عسكرية وإعداد موازنة خلال مئة يوم. كما أن أوباما يرث حربين في أفغانستان والعراق وأزمة اقتصادية محلية ودولية، فيما تراجع النفوذ الأمريكي في مناطق عديدة من العالم، وتؤكد أن هناك حدوداً للقوة العسكرية الأمريكية، وأن الولايات المتحدة كانت دائماً قوية عندما تتعامل مع حلفائها، وليس عندما تتصرف منفردة. من هنا يرى كوردسمان أن أوباما سجل انطلاقة جيدة من خلال استعداده للإصغاء إلى الحلفاء والأمم المتحدة والتقدم بخطوات من أجل التعامل مع الأزمات القائمة، والانتباه إلى الحساسيات الدينية والثقافية في الحديث عن الحركات المتطرفة والإرهابية، وتمكّنه من استعادة بعض ما فقدته الولايات المتحدة من شعبية ومكانة على الصعيد الدولي.

أما بالنسبة إلى المسائل الكبرى، فيرى

كوردسمان أن الكثير من التحديات ما زالت تنتظر أوباما، ومن بينها:

- الخروج من الأزمة المالية وإعادة تثبيت مكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي وتقديم موازنة عام ٢٠١٠.

- وضع استراتيجية للأمن القومي لا تتضمن تراجعاً عن الالتزامات الدفاعية.

- الانسحاب من العراق في وقت ما يزال الوضع فيه هشاً.

- إيجاد حقائق جديدة في أفغانستان وباكستان، وإشراك الدول المجاورة في الملف الأفغاني بما في ذلك إيران.

- التفاوض مع إيران بشأن ملفها النووي، وكذلك مع كوريا الشمالية كي تتخلّى عن برنامجها النووي.

- تطوير العلاقات مع روسيا وتسوية موضوع نشر منظومة الدفاع الأمريكية في أوروبا وتوسيع حلف الناتو.

- تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين.

- تحقيق تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويخلص كوردسمان إلى أن إحداث تغيير في مجرى الأزمات القائمة يحتاج إلى سنوات. كما أن تقييم أي استراتيجية للأمن القومي لا يرتبط بما يعلن، بل بما يتم إنجازه □